

::سودان المستقبل::

الزراعة كنز السودان الأخضر



النقاط الأساسية لبرنامج تأهيل
وتطوير الزراعة الحديثة بالسودان

البرنامج الزراعي للمرشح عادل عبد العاطي وحملة السودان المستقبل

المقدمة :

يسرني أن أقدم للشعب السوداني الكريم عامة ولأهلنا المزارعين خاصة النقاط الأساسية لبرنامج تأهيل وتطوير الزراعة الحديثة بالسودان والذي أقدمه ضمن حزمة برامج السودان المستقبل والتزم بتنفيذه عند فوزي بالانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٢٠م .

إن هذا البرنامج غير مكتمل في الوقت الحالي وسيتم تطويره باستمرار من طرف فريق السودان المستقبل؛ فوق أنه مفتوح لإضافة مقترحات المزارعين و ابناء المنطقة و المتخصصين من العلماء في السودان . كما سيتم الاستفادة من بيوت الخبرة العالمية في التخطيط الزراعي الحديث والتسويق العالمي للمنتجات الزراعية – الحيوانية والغذائية.

إنني أعتبر الزراعة كنز السودان الخفي ؛ ولذلك تم اختيار زهرة عباد الشمس كشعار رئيسي للحملة الانتخابية ولبرنامج السودان المستقبل. وفي الوقت الحالي من ضمن أكثر من ٢٠٠ مليون فدان صالح للزراعة في السودان فإن المزرع منها لا يتعدى ال ٢٠ مليون فدان (١٠%) مما يوضح حجم الإهدار الكبير لهذا المورد الوطني الهام للثروة والعمل والاستقرار.

سأركز في البرنامج الزراعي على تطوير الزراعة الحديثة فيما أسميه ب"هلال السودان الخصيب" وهي المنطقة التي تضم ولايات كسلا والقضارف الخاليين ومنطقة الجزيرة والنيلين الأزرق والأبيض وجنوب كردفان وجنوب دارفور باعتبارها الأولوية الأولى لتطوير الزراعة في السودان؛ دون أن يعني ذلك أهمال الزراعة في غيرها من المناطق في السودان.

كارم العاصم

المدخل والحلول الكلية

تأهيل وتطوير القطاع الزراعي :

يشكل القطاع الزراعي ٤٠% حالياً من الدخل القومي فهو مفتاح الامان والاستقرار للمجتمعات ويشكل ايضاً قطاع قوى للصادرات ، ولكنه في نفس الوقت يستوعب جزءاً كبيراً من الايدي العاملة يمكن بتحديثه ان تنطلق لقطاعات الصناعة والخدمات، ومن هذا المنطلق يرى فريق "سودان المستقبل" بناء وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي من خلال إستراتيجيات قطاعية تهدف إلى التركيز على التنمية الريفية وتحديث القطاع الزراعي التقليدي والمطري بشقيه النباتي والحيواني، للتكامل بين الإنتاج الزراعي والإنتاج الحيواني في الزراعة التقليدية والغابات المطرية والمشاريع الزراعية الكبرى.

ويكون إعادة تأهيل المشاريع الزراعية الحديثة واجباً مقدماً لدى الدولة تحت قيادة فريق "سودان المستقبل" . ويأتي في قلب تلك المشاريع مشروع الجزيرة والمشاريع الحديثة في جنوب كردفان وشرق السودان والتي سيتم اعداد برامج تفصيلية لإعادة تأهيلها وتطويرها وتحديثها. سيتم إنشاء (قائمة مشاريع الأمن الغذائي) والتي ستلقى الدعم من طرف الدولة وسيضاف لها كل المشاريع القديمة والجديدة التي تلتزم بشروط الإقتصاد الزراعي الحديث.

كما يغدو من الضروري تحديث الجوانب الادارية والفنية للعمليات الزراعية وإدخال الاتاج الحيواني في الدورة الإنتاجية وتأكيد مواكبة الزراعة السودانية لكل المتطلبات والمواصفات الإقليمية والعالمية و توفير البنية التحتية للعمليات اللوجستية المتعلقة بالقطاع الزراعي من ترحيل وتخزين وتغليف الح و رفع كل انواع الجبايات والرسوم التي تضعف العملية الانتاجية و إصلاح كل الهياكل الاقتصادية والغاء الأنظمة البيروقراطية التي تعوق الصادرات الزراعية.

وعبر المتخصصين سيتم التوجه لمعرفة المتطلبات الخاصة بالاسواق المحلية الإقليمية العالمية وذلك لتوجيه الانتاج تجاهها ، كما ستقوم الدولة بتشجيع العمليات والصناعات التحويلية التي تعطي قيمة مضافة للمنتجات الزراعية والحيواني عبر وضع نظام تسليفي يتسم بالعدالة والمشاركة في المخاطر ، والتركيز على الاستثمار المنتج والمحفز لصغار المنتجين ، واصلاح النظام المصرفي الزراعي ودفعه لتمويل صغار المنتجين بدلا من الاستمرار في دعم اصحاب رؤوس الاموال الكبيرة المرتبطين بجهاز الدولة مما ساهم في افقار الفقراء وتدمير الطبقة الوسطى، كما سيتم تسهيل توفير التمويل الكافي عبر البنوك المتخصصة حسب الأولويات.

كما من الإهمية بمكان إعادة النظر في علاقات الملكية والعمل في مشاريع القطاع الحديث الزراعية وإعادة النظر في علاقات ملكية الارض العامة والحواكير في القطاع التقليدي، وكذلك تشجيع المزارعين على تكوين الشركات الانتاجية/ الخدمية المساهمة لرفع الإنتاجية وتحسين عمليات الزراعة الفنية وتطوير التسويق .

وسيتم التركيز على توفير مدخلات الإنتاج في وقت مبكر قبل فترة التحضير للموسم الزراعي، وأن تكون أي مبيدات حشرية مطابقة تماماً لمعايير السلامة الدولية، كما ستقوم الدولة بمساندة للمزارعين عبر تطبيق سياسات المخزون الاستراتيجي بشفافية وعدالة، بحيث تهدف إلى مضاعفة الانتاج سنوياً، والتحسب لقلّة الانتاج عند الطوارئ الطبيعية، كما هناك ضرورة لإستنباط نظام لدعم المزارعين حتي يتمكن المنتج من طرح انتاجه في الاسواق وباسعار تسمح بشرائه، كما سيتم اعادة النظر في السياسات الزراعية ودعم المزارع حتي يتمكن من انتاج سلع منافسة دوليا وحماية للمزارعين الذي هجر معظمهم مهنته.

ستكون بعض معايير النجاح في هذا المجال هو تحقيق الأمن الغذائي التام والوصول بالقطاع الزراعي لكي يسهم بما لا يقل عن ٢٠% من الناتج القومي الإجمالي على ان يستوعب ما لا يزيد عن ١٥% من القوى العاملة وذلك بعد عشر سنوات من تطبيق برنامج "سودان المستقبل".

رفع قدرات وعوائد القطاع الرعوي:

يرتبط القطاع الزراعي بالقطاع الرعوي والغابات والموارد المائية الخ ؛ ويحتوي القطاع الرعوي على شريحة كبيرة من سكان السودان، ويتميز بثروة حيوانية هائلة تفوق مائة وأربعين مليون رأس من مختلف الأنواع، أي انها أكبر بأربعة مرات من ثروة هولندا الحيوانية الا انها غير مستغلة جيدا وغير ممولّة. فقد انفتحت الحكومة الحالية ٤٠ مليون دولار على تطوير هذا القطاع بينما خصصت للمدينة الرياضية ١٢٠ مليون دولار! هذا القطاع رغم امكانياته الكامنة يشكل حزام الفقر والتخلف الأكبر في السودان، وهو معبأ بأسباب الانفجارات والنزاعات ويحتاج إلى خطط تنمية مختلفة تهدف إلى معالجة آثار الجفاف والتصحر عبر خطط تشجير وإعادة بناء الغطاء النباتي في مناطق المراعي الطبيعية والمساعدة في حل المشاكل بين الرعاة والمزارعين وفي مناطق التماس، بما يحقق مصالح مختلف المواطنين، واعتمادا على الجهد الاهلي والمدني ومساعدة السلطات والحكومات الاقليمية والحكومة المركزية.

ويغدو توفير الاعلاف - عبر الاستثمار في انتاج الاعلاف في المشاريع الزراعية - وحفر الدونكي والآبار الجوفية لتوفير الاعلاف والمياه في مناطق مستقرة من الإهمية بمكان، حيث تشير الدراسات الى أن نقص العلف يبلغ نحو ٥٠% من

حاجة الرعاة . كما هناك نقص فادح في المساح والمحاجر والصناعات المرتبطة بالإنتاج الحيواني. كما يشكل نقص شبكات الطرق عائقا أساسيا في إيصال المنتج لمناطق الإستهلاك وخصوصا في المدن الكبيرة.

ستقوم المؤسسات المعنية في وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والغابات والمياه ومؤسساتها بفتح طرق المواشي وتزويدها بخدمات المياه والبيطرة والأمن و تسهيل توفير الخدمات والرعاية البيطرية في مراكز تجمعات ومراكز الكثافات الرعوية في كل المناطق الريفية واتخاذ البرامج التي تساعد على تحسين السلالات والأنواع والوقاية من الأمراض، وتشجيع الاستثمار والتوسع في تصنيع ونتاج الأدوية البيطرية.

وستدعم الدولة سياساتها المصرفية والمالية زيادة الطاقة الاستيعابية للمحاجر والمساح، والتوسع في صناعات اللحوم ومدافع الجلود مع التركيز على منع الاحتكار في الصادرات الحيوانية، وإلغاء السياسات التفضيلية، مع دعم الدولة للبنوك المتخصصة في هذا القطاع وقصر أنشطتها على التخصص في مجال صادرات هذا القطاع. (للمزيد من التفاصيل راجع برنامج تطوير الثروة الحيوانية لسودان المستقبل)

ستكون بعض معايير النجاح في هذا المجال هو تحقيق الأمن الغذائي التام في مجال اللحوم والألبان والوصول بالقطاع الرعوي لكي يسهم بما لا يقل عن ١٠% من الناتج القومي الإجمالي على ان يستوعب ما لا يزيد عن ٥% من القوى العاملة وذلك بعد عشر سنوات من تطبيق برنامج " سودان المستقبل".

قضية الموارد المائية :

سيكون واجب تطوير الموارد المائية وزيادتها وحمايتها في السودان من الواجبات المقدمة في السودان المستقبل . فعدا عن مياه الأمطار والأنهار والخيران سيتم الإستفادة من مخزون المياه الجوفية الهائل في السودان في الحوضين النوبي وحوض البقارة مع مراعاة العمل على تجديدها وعدم استغلالها بشكل جائر. كما سيتم تحلية مياه البحر وحصد المياه من السحب ورطوبة الجو واستخدام التقنيات التي تالج اهدار التبخر او التسرب من الاراضي الزراعية ؛ كما ستقوم برامج قومية لترشيد إستخدام الماء بعد ضمان وصول الماء النقي لكل مواطن سوداني.

أما في إطار اتفاقية مياه النيل والمشاريع الأثيوبية واتفاقية عنتيبي وغيرها فأقول إ، هذه المواضيع تع في إطار التحكم في الانهار التي تمر بعدة دول، وهذه قضايا تخضع للقانون الدولي، من هنا يجب حلها وفقا لمبادئ ذلك القانون وروح التعاون والمصلحة المشتركة و مع تثبيت حق كل دول حوض النيل في المياه والطاقة والتنمية على اسس عادلة وبما لا يتضرر منه

الآخرين. من هذا المنطلق هناك ضرورة لمراجعة اتفاقيات مياه النيل لعامي ١٩٢٩ و ١٩٥٩ وخصوصا في ظل رفض اثيوبيا وعدد من دول الحوض لمقررات تلك الاتفاقيات واعتبارها مجحفة بهم . وفي هذا المجال ينبغي فك ارتباط موقف السودان بموقف مصر في قضية مياه النيل تحت زعم ان السودان دولة مصب ، فالسودان هو دولة معبر ودولة منبع (باعتبار الامطار التي تغذي النيل)، وضرورة بناء موقف سوداني محايد ينظر للمصلحة الوطنية اولا ، ثم لمصالح دول الحوض مجتمعة . ومن ضمن ذلك ان يتبنى المفاوضون السودانيون مطلب رفع حصة السودان من مياه النيل لمواجهة الاحتياجات المتزايدة من المياه في السودان.

تنمية الريف :

إن اعطاء الاولوية في خطط التنمية للريف السوداني ، حيث يقطن حوالي ٧٠% من السكان ، وحيث توجد معظم الموارد الطبيعية الأساسية، لابتدأ مسيرة التنمية (الموارد الزراعية والحيوانية والمعدنية، الخ، إضافة لمورد الطاقة البشرية بطبيعة الحال)، هو جزء من التزامنا بالعدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة وإزالة أسباب الحروب والتوترات الاجتماعية والصراعات الأهلية على الموارد الشحيحة حالياً وغير المجددة أو المطورة خلال ٦٠ عاما ونيف من عمر الإستقلال.

في هذا الإطار تقوم بالاستفادة من نماذج برامج الإنتاج الريفي والتنمية الريفية، التي تم تقديمها وتنفيذها في دول نامية كثيرة، بنتائج محسوسة، ودروس جيدة – إيجابية وسلبية –، لعقد المقارنة واستخلاص العبر، وتصميم استراتيجية سودانية ملائمة لواقع السودان. كما هناك ضرورة لتبني إستراتيجية قومية لإزالة الفقر من خلال الاعتراف بأبعاده الاجتماعية، ومسبباته الاقتصادية، والتصدي لتطويقه ومعالجة جذور مسبباته عبر خطط تنمية واجتماعية ملائمة.

كما سيتم تقوية عوامل السوق، وهي الإنتاج والقوة الشرائية والمناخ الاستثماري الآمن، وفي نفس الوقت بناء أدوات الحكم الراشد والمجتمع المدني لضمان عمل آليات السوق، فالإنتاج يحتاج لكادر بشري متعلم ومتعاف، والقوة الشرائية تحتاج اكتفاء ذاتيا في الضرورات الحياتية، والمناخ الاستثماري الآمن يحتاج استقرارا سياسيا وثقافة تعايش بين المواطنين.

ويحتل واجب التعليم والتدريب ورفع القدرات مكانا مقدما في خلق الإستقرار والتعايش السلمي والتنمية ، حيث سيتم تنفيذ عدد من الخطوات لتحقيق ذلك من بينها محاربة الامية الابجدية عبر برنامج قومي لتصفية الامية في ٥ سنوات وتنشيط الفعالية الاجتماعية لسكان الريف عبر نشر الفكر التنموي وتشجيع العمل المدني والأهلي المحلي والاقليمي والمركزي من اجل تنمية الريف والاهتمام بالتدريب ودعم كل نشاطات تؤدي الى رفع الكفاءة والقدرات البشرية لسكان الريف.

في هذا الاطار يجب أن تعمل السياسات الاقتصادية والتموية على توجيه نصيب مقدر من الموارد والاستثمار للانخياز نحو القطاعات الريفية في المجتمع، وهذا يتطلب التوسع في الخدمات المصرفية لتمويل صغار المنتجين، وإقراض الأسر المنتجة في المناطق الريفية، وايضا في البنية التحتية المادية الضرورية لزيادة الإنتاجية الريفية وتوصيل منتجات الريف السوداني للأسواق الخارجية (المحلية والمناطقية والدولية) - مثل توفير المياه النظيفة، والتقسيم الهندسي للأراضي وشبكات الري، والتوزيع العادل والمستدام لها، وبناء الطرق وشبكات السكك الحديدية، وتوفير الطاقة الكهربائية بكميات مناسبة ومصادر مستدامة، الخ

في هذا نلتزم بالعمل على توفير الخدمات الاساسية في مجالات الصحة والتعليم والمياه الصالحة للشرب في قطر ١٥ كيلومترا من مركز كل منطقة ريفية والدفع تجاه تحديث القطاعات الزراعية والرعية في الريف وادخال التقنيات الحديثة والمساعدة لانشاء مختلف الصناعات الغذائية والتحويلية فيه، وتقديم التخفيضات الضريبية والتسهيلات المصرفية للمستثمرين في الريف.

كما سيتم خفض / إلغاء الرسوم ومراجعة الضرائب للحبوب الغذائية والثروة الحيوانية والصناعية ومنع أي ضرائب ورسوم متكررة حتى موائى التجهيز والتصدير ، وسيتم أيضا إنشاء مناطق التجارة الحرة على الحدود مع الدول المجاورة خصوصا في المناطق ضعيفة الإنتاجية الزراعية - الرعية وبما يستوعب طاقات سكان المناطق الحدودية .

عموما سيتم التعاون مع ودعم مراكز البحث العلمي المتخصصة بقضايا الاقتصاد الريفي في المركز والاقليم ونظيرتها في أفريقيا والعالم وتنظيم مؤتمر قومي للتنمية الريفية وذلك لإعداد استراتيجية متكاملة للتنمية الريفية تُكْمِل وتُفَصِّل الخطوط العامة المطروحة في هذا البرنامج.

الإهتمام بالمرأة في الريف:

وسيكون الاهتمام بتنمية المرأة في الريف ، ضمن التنمية البشرية ، واجبا مقدما. وذلك لأن المرأة الريفية تمثل اليوم أكثر فئات السودان تعرضا للاضطهاد والاستضعاف، والحرمان من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، وعليه فهي أولى أهل السودان اليوم بالعناية ورد المظالم، فوق ان المرأة الريفية في السودان - هي من أكثر الفئات إنتاجية في جميع أنحاء البلاد، وحل مشاكلها وفق برامج علمية تهدف لنهضتها وانصافها وكذلك الدفع تجاه تحديث القطاعات الزراعية والرعية في الريف وادخال التقنيات الحديثة والمساعدة لانشاء مختلف الصناعات الغذائية والتحويلية فيه ودعم مراكز البحث العلمي المتخصصة بقضايا الاقتصاد الريفي في المركز والاقليم

حماية الأرض السودانية :

لقد ظلت أتابع بغضب سياسة حزب المؤتمر الوطني وقيادته القائمة على تفكيك المشاريع الزراعية الوطنية وبيع أفضل الاراضي الزراعية السودانية للدول والشركات الخارجية تحت دعوى الاستثمار وبتقديم تسهيلات لا تقدمها اي دولة تحترم نفسها ومن بينها تقديم الاراضي الزراعية شبه مجاناً والسماح بتصدير كامل المنتج الزراعي والاعفاء من الضرائب والمجاري وتشغيل العمالة الاجنبية ، فيصبح التساؤل مشروعاً ما الذي يستفيده السودان من هذا الهدر وخزينة الدولة لا تحقق شيئاً ناهيك عن تحقيق اي مكسب للمواطن والمزارع.

ان معظم دول العالم لا تتبع اراضيها الزراعية وتشترط لفتح المجال للاستثمار الاجنبي في الزراعة ان يتم بيع جزء من المحصول للسوق المحلي واستثمار جزء من الارباح في البلاد فضلاً عن تشغيل العمالة المحلية وعدم الاضرار بالبيئة الطبيعية والموارد غير المستدامة . لكن حكومة الانتقاذ تضرب هذا بعرض الحائط وتسمح لشركات وحكومات اجنبية باستغلال ارض السودان استغلالاً بشعاً (في زراعة البرسيم مثلاً والذي يذهب خاماً لتعليق الاغنام في دول لا تتوفر فيها اي مقومات الرعي بدلاً من تحويله لعلف وتسمين الضان السوداني به وبيعه ككحوم مما يزيد القيمة المضافة) او اهدار موارده المائية (مثل استغلال المياه الجوفية في ري القمح الذي اوقفت بعض هذه الدول زراعته عندها بالمياه الجوفية حفاظاً عليها)

لقد احزنتي وفريق سودان المستقبل ان قرأ في صحف دول مجاورة وهي تتحدث عن (أراضي) بلادها في السودان . ليس عن الزراعة في السودان او الاستثمار في السودان وانما عن زراعة اراضيهم في السودان ، وكانهم قد اقتسموا وطننا واراضيهم. كما نسمع عن "منح" ملايين الافدنة دون تنوير عن شروط المنح هذه لدول تمنع بيع او تاجير متر واحد من اراضيها القاحلة للاجانب. كما سائني الاستفزاز البالغ للمزارع السوداني الذي لا يجد اي دعم من الدولة بل يجد المطاردة والتنكيل وذلك بمقرنته بمستثمرين اجانب يجدون دعم دولهم وتسهل حكومة الانتقاذ في زراعتهم الجائرة في السودان بل والسخرية منه في سلوك لئيم ولا علاقة له بالوطنية او الأمانة.

لهذا كله اعلنت باسم حملة سودان المستقبل عن اطلاق الحملة الوطنية للحفاظ على الارض السودانية ودعم المزارع السوداني ، باعتبار ان ارضنا ثروة قوية وان اهلنا المزارعين اولي بالدعم والحماية وتوفير فرص العمل الشريف لهم ، بدلاً من القائم في السجون وتعريضهم المتعمد للافلاس لتفريغ الارض منهم وبيعها للاجانب. كما اتعهد باني ساقوم بمجرد الفوز في انتخابات ٢٠٢٠م بمراجعة كافة اتفاقات " الاستثمار " الزراعي الاجنبي في السودان والغاء كل ما تم منها بطريق غير مشروع ومخالفة القانون او باضرار الاقتصاد الوطني ، كما التزم بعدم منح اي اراضي خصبة او في مشاريع زراعية قائمة او مخططة لمستثمرين اجانب واتاحتها فقط للمزارعين والمستثمرين السودانيين ، مع فتح باب الاستثمار الاجنبي الزراعي فقط بالشراكة مع المزارعين السودانيين وبما يخدم مصالحهم ولا يضر اقتصاد وثروات البلاد الطبيعية.

الحلول الإدارية : الوزارة الموحدة :

سيتم إنشاء وزارة موحدة تأتي من دمج مختلف الوزارات التي تعمل الآن في القطاعات الزراعية والرعي والثروة الحيوانية والمياه والغابات تحت إسم " وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والموارد المائية والغابات " . إن انشاء وزارة موحدة وتزويدها بأكبر ميزانية للدولة ضمن الوزارات المختلفة يأتي من إهتمامنا في فريق السودان المستقبل بالزراعة والثروة الحيوانية ومدخلاتها ومواردها باعتبارها أكبر ثروة سودانية كامنة . وفوق تقليص الظل الإداري ستنسق هذه الوزارة عمل قطاعات متداخلة ويكون بإمكانها وضع السياسات الكلية دون تناقض او صراع بين الوزارات المختلفة كما كان سائدا سابقا.

النقاط الأساسية لبرنامج إعادة تأهيل مشروع الجزيرة

مقدمة

يعتبر مشروع الجزيرة (بامتداده في المناقل) من أكبر مشاريع الزراعة الحديثة في السودان، وشكل واحداً من أكبر مشاريع الزراعة بالري الانسيابي وتحت إدارة موحدة في إفريقيا. تأسس المشروع في عام ١٩١١ وبدأ العمل فعلياً عام ١٩٢٦م. تطورت مساحة المشروع من ٢٥٠ فدانا شكلت المزرعة التجريبية الأولى في طيبة لتبلغ في اقصى درجات تطوره مساحة مليونين ومئتي ألف فدان.

ساهمت عدة عوامل بيئية وجغرافية ولوجستية في نجاح المشروع إبان عهده الذهبي، من بينها وقوع في منطقة الجزيرة بين النيلين الأزرق والأبيض مما ساعد وأدى إلى بناء السدود وتنظيم وتوسيع عملية الري بالمشروع من النيل الأزرق وكذلك طبيعة الأرض المنبسطة التي يمكن ريتها عن طريق الري الانسيابي وخصوبة التربة وتماسكها والتي قللت من الاعتماد على الساد والمخضبات ومن تسرب المياه وكذلك خبرة سكانه السابقة في الزراعة المطرية. كما إن موقع الجزيرة المتوسط حينها في جغرافية السودان سهّل من هجرة المزارعين و العمال موسمين إليها، كما سهّل الوصول إليها من الخرطوم، ونقل القطن منها إلى بورتسودان عبر خطوط السكة حديد الخ.

ساهم المشروع خلال العقود الماضية وقبل حكم الانقاذ بأكثر من ٦٥% من الإنتاج الزراعي السوداني، وقبل ظهور النفط والذهب كان يشكل وحده ٤٥% من صادرات السودان. وكانت أصوله تقدر بما يزيد على ستين مليار دولار ويعمل فيه ١٣٥ ألف مزارع و ١٥٠ ألف عامل زراعي، ويحتاج الآن إلى ٥ مليار دولار لإعادة تأهيله بالكامل وتطويره ليصبح إحدى لبنات النهضة الزراعية الحديثة في السودان المستقبل.

مشروع الجزيرة : البنية التحتية والممتلكات

يعمل ويعيش في المشروع حوالي ١٣٥ ألف مزارع يكونون مع أسرهم حوالي مليون فردا وكذلك ١٥٠ ألف عاملا زراعيًا يعيشون في الكنابي في ظل ظروف صعبة وبدون خدمات ويكونون مع أسرهم حوالي مليون نسمة. عمل حوالي عشرة آلاف من الموظفين والمتخصصين في المشروع في فترة أزهاره تقلص عددهم عبر السنين الى بضعة مئات. كما يتأثر حوالي ٨٠% من سكان الجزيرة بالمشروع وللمشروع تأثير كبير على الاقتصاد الوطني وعلى الاندماج القومي في السودان.

يتكون المشروع من ٢,٢ مليون فدان مقسمة الى ١٨ قسماً بمساحات متفاوتة من ٦٠ ألف إلى ١٩٠ ألف فدان. وتم تقسيم كل قسم الى تفتيش يتفاوت عددها من ٤ إلى ٨ تفتيش للقسم الواحد بينما ينقسم الى نمر وتبلغ مساحة النمرة الواحدة حوالي ٩٠ فدناً بينما تنقسم النمرة الواحدة إلى حواشات تتفاوت مساحتها بين ١٠ و ٤٠ فدان في الجزيرة رغم أن معظم الحواشات مساحتها ٢٠ فدان . أما في المناقل فتتراوح مساحة الحواشة الواحدة بين ٧,٥ إلى ٣٠ فدان رغم أن معظم الحواشات مساحتها ١٥ فدان . وينقسم المشروع إلى الأقسام التالية : (١) القسم الجنوبي (٢) قسم الحوش (٣) القسم الأوسط (٤) قسم المسلمية (٥) قسم وادي شعير (٦) قسم ود حبوبه (٧) القسم الشمالي (٨) القسم الشمالي الغربي (٩) قسم أبو قوته (١٠) القسم الشرقي (١١) قسم المكاشفي (١٢) قسم الشوال (١٣) قسم الجاموسي (١٤) قسم الماطوري (١٥) قسم معتوق (١٦) قسم المنسي (١٧) قسم التحاميد، (١٨) قسم الهدى.



يعتمد المشروع على الري الانسيابي عبر شبكة قنوات ضخمة يبلغ طولها حوالي 150,680 كلم على امتداد أكثر من مليوني فدان، تنطلق هذه القنوات من قناتين عملاقتين تنطلقان من فم خزان سنار عند النيل الأزرق وتمتد في المشروع عبر قنوات متعددة (الميجر - الكنار - الترعة - أبو عشرين - أبو ستة) لتصل عبر قناة "أبو عشرين" للحواشات.

كان المشروع يستخدم حوالي ثمانية مليار متر مكعب من المياه في العام تمثل حوالي ٤٠% من نصيب السودان البالغ ١٨،٥ مليار متر مكعب بموجب اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٥٩.

ملك المشروع عددا من الاصول الثابتة بلغت قيمتها في فترته الذهبية حوالي ٦٠ مليار دولار تتكون من الأراضي التي تملكها الحكومة والتي تبلغ مساحتها حوالي ١،٣ مليون فدان ومراكز التكلفة والتي تتكون من ١٤ محلجا، ٧ منها في مارنجان، ٦ في الحصاصي، ومحلج واحد في الباير و ١٨ من الورش الهندسية وشبكة سكك حديد الجزيرة، التي كانت تغطي حوالي ١٣٠٠ كيلومتر وشبكة شبكة الاتصالات وكذلك أسطول من السيارات والآليات (تركتورات وحاصدات) وحوالي ٤٤٤ مخزن تُقدر سعتها التخزينية بحوالي ٢،٥ مليون طن والعديد من المباني السكنية تبلغ في مجملها حوالي ٦١٥٥ منزل متوسط الحجم، و٧٦ سرايا، وعمارتين ببورتسودان و ٢٠٠ مكتبا ومرافق عامة تتكون من مدارس ومراكز صحية وخدمية و ٥٣ مصفاة لتنقية المياه وشبكة الري وشبكة للطرق الداخلية ومركزا للأبحاث (هيئة البحوث الزراعية).

كان المحصول الأساسي في المشروع هو القطن بينما تقلص إنتاج القطن حاليا وأصبح المحصول الأساسي هو القمح . كما يزرع بالمشروع الفول السوداني والذرة الرفيعة واللوبياء والخضروات . وكان هناك نظام لإدارة زراعة المحاصيل تم الغاءه في العام ٢٠٠٥م وفقا للقانون الذي أُجيز في ذلك العام.

مشروع الجزيرة : القوانين والظلم التاريخي

مر مشروع الجزيرة بعدد من الأوضاع القانونية وعلاقات الملكية والانتاج منذ تأسيسه وحتى اليوم لم تكن أيأ منها لصالح المواطن. إجمالا يمكن أن نقول ان مشروع الجزيرة ومنذ تأسيسه وحتى اليوم قام على ظلم المواطنين من طرف الدولة وسرقتهم ونهبهم. لم يكن من قبيل الصدفة إن أول مطالب الأمة السودانية كما صاغها البطل علي عبد اللطيف كانت وقف نزع اراضي المزارعين لمشروع الجزيرة. هذا الظلم التاريخي للمواطنين والمزارعين والعمال الزراعيين امتد عبر كل الحكومات الوطنية ووصل الى حدوده القصوى تحت نظام الإنقاذ الذي حطم المشروع وأوصل أهله الى الفاقة والعجز ودمر بنيته التحتية وشتم رئيسه مواطني المشروع أنهم "تربية شيوعيين".

تم حسم قضايا الملكية في مشروع الجزيرة على قاعدة قانون عام ١٩٢١ و قانون "أراضي الجزيرة لعام ١٩٢٧م" اللاحق له. قامت الادارة الاستعمارية بنزع ملكية بعض اصحاب الأرض لإقامة منشآت المشروع عليها كما قام بإجبار اصحاب

900,000 فدان على ايجار اراضيهم وبقيمة ١٠ قروش للفدان للحكومة لمدة ٤٠ عاماً انتهت في العام ١٩٦٧ م. في ذلك العام طالب فيه بعض الملاك ووراثتهم بإعادة أراضيهم إليهم، في حين طالب آخرون منهم بزيادة الإيجار ليواكب الأسعار وقتها. لم يتم ذلك ومنذ العام ١٩٧٢ رفض الملاك استلام قيمة الإيجار الهزيلة وحتى اليوم.

قامت علاقات الانتاج عند تأسيس المشروع عام ١٩٢٥ على قاعدة "الشراكة" حيث تحصل الحكومة على ٤٠% من الارباح والمزارع على ٤٠% وإدارة المشروع على ٢٠% وذلك بعد حساب تكاليف الإنتاج التي تتكفل بها الإدارة. هذا الوضع أدى لأن يكون المزارعين أجراء وليسوا اصحاب حق وملكية بل وليسوا اصحاب قرار. دعم هذا الامر انتزاع حوالي مليون فدان من اصحابها واستئجارها بسعر هزلي رمزي. وكان المشروع يُدار بشكل سلطوي شبه عسكري ولا يملك المزارع اي حق في تغيير قرارات الإدارة وموظفيها ومفتشيها. أما عن حال العمال الزراعيين فحدث ولا حرج. في عام ١٩٥٠م تم رفع نسبي المزارع والحكومة الى ٤٢% على التوالي وتقليص نسبة الإدارة الى ١٠% - بينما تقسمت ال ٦% الباقية على صناديق الخدمات الاجتماعية، والمجالس المحلية، و الاحتياطي.

في عام ١٩٦٠م وتحت الحكومة العسكرية الاولى تم اقرار قانون مشروع الجزيرة لعام ١٩٦٠م والذي كان من أهم ملامحه إضافة امتداد المناقل للمشروع، هذا الإمتداد الذي اكتمل في عام ١٩٦٦م ، وقد ووضعت هذا القانون مشروع الجزيرة تحت إشراف وزارة الزراعة وأعطى وزير الزراعة الكثير من الصلاحيات في إدارة المشروع. عقب ثورة أكتوبر وكجزء من سياسات شراء الاصوات تم رفع نسبة ارباح المزارعين الى ٤٨% بينما تم تخفيض نسبة الحكومة الى ٣٦%.

بعد ظهور المشاكل في المشروع في السبعينات والحاجة الى إعادة تأهيله وبعد بروز دور مؤسسات النقد العالمية بينا جرى في عام ١٩٨٤م إقرار قانون آخر بضغط من المانحين لاعادة تأهيل المشروع وهو القانون الذي قتن الحساب الفردي بديلا عن الحساب الجماعي ، أي ان المزارع يحاسب على ما انتجه شخصياً من القطن وليس على حساب عام لإنتاج القطن لمجموع المزارعين. هذا النظام طبق عملياً من طرف حكومة جعفر نميري منذ العام ١٩٨١م. ورغم صحة هذا المبدأ في إقرار المسؤولية الفردية إلا أنه لم يرتبط بمجهود توعوي ولم يرض عنه كل المزارعين. وكالعادة وسع القانون صلاحيات وزارة الزراعة الإشرافية على المشروع. أدى هذا القانون وإدخال الحساب الفردي لزيادة الجهاز البيروقراطي للمشروع بتشغيل آلاف المحاسبين لمواجهة إحتياجات الحساب الفردي المعقدة كما أدى لإدخال نظام الرسوم الإدارية والتي يدفع بمقتضاها كل زارع رسوم الأراضي والمياه.

منذ مجيء نظام الانقاذ وبعد انتهاء فترة اقتصادياتها الحربية - الشيوعية الاولى التي اعدمت فيها الناس بسبب ملكياتهم ، اتجهت الحكومة الى ما ادعت انه اقتصاد السوق الحر. لم يكن ذلك إقتصادا للسوق الحر وانما اقتصادا للنهب والتمكين لرجالات الدولة تحت سائر السوق الحر. تحت هذا النظام تم اقرار قانون مشروع الجزيرة لعام ١٩٩٥م بعد أن وصل الإنبيار في المشروع حدوده العليا. تم إقرار المشروع بتوصيات من عدد من الخبراء واللجان وبتوصية من البنك الدولي، وكالعادة لم يلق القانون تفهما او تقبلا من عدد كبير من المزارعين كما لم يجر حوار اجتماعي طويل ومثمر حوله.

أقر القانون مرة أخرى ملكية الدولة - ممثلة في وزارة المالية والاقتصاد - لأصول المشروع. ولكنه لأول مرة أقر مبدأ تملك الأراضي للمزارعين. وذلك بتسجيل حواشات المزارعين أصحاب الملك الحر الذين حُصصت لهم حواشات ملكية عين بسجلات الأراضي بينما يملك بقية المزارعين في المشروع من غير أصحاب الملك (الحواشات) التي مجوزتهم ملكية منفعة لمدة تسعة وتسعين عاماً. أما الملاك الذين لم تُخصص لهم حواشات عند التفرقة والذين لهم فوائض أرض فتؤول أراضيهم للمشروع مع تعويضهم تعويضاً عادلاً. وأقر القانون تبعا لذلك إعطاء المزارع الحق في التصرف في الحواشة بالبيع أو الرهن أو التنازل وفق الموجّهات التي يضعها المجلس وكذلك بشروطٍ محدّدة في المادة ١٦ من القانون تلخصت في استغلال الحواشة لأغراض الزراعة فقط وعدم تفتيت الملكية و تطبيق أحكام الملكية بالشفعة في حالة بيع الحواشة أو التنازل عنها.

إن هذا القانون رغم اعترافه بحق المزارعين إلا انه أخذ بالشمال ما أعطاه باليمين. فالفئة الأولى من المزارعين لم تسجل لهم حواشاتهم حتى الآن وبعد مرور ٢٢ عاما على صدور القانون ، أما الفئة الثانية فقد تم تملكهم ملكية انتفاع وهذه ليست ملكية كاملة رغم انهم عملوا وعاشوا وتوالدوا على اراضيهم لعقود. أما من صودرت اراضيهم فلم تدفع لهم أي تعويضات. ناهيك عن عدم دفع التعويضات عن حقوق الاستئجار القديمة للفئة الاولى والثالثة وهي قضية معلقة لا تزال.

أقر القانون أيضا مبدأ حرية اختيار المحاصيل التي يزرعها المزارعون بما يعنيه ذلك من فك الارتباط التاريخي بين مشروع الجزيرة وإنتاج محصول القطن وإنهاء الحلقة الأساسية في علاقات الإنتاج داخل المشروع بين المزارعين وإدارة مشروع الجزيرة والتي تمثلت في زراعة القطن والإشراف عليه وتمويله. أقر القانون أيضا إنشاء روابط مستخدمي المياه لإدارة وصيانة وتشغيل قنوات الحقل بالمشروع، وهي فكرة رغم انه تم انتقادها بشدة الا أنها نجحت في كثير من البلدان التي طبقت فيها حسب دراسات الخبراء، لكنها لم تنجح كالعادة في السودان لسوء التخطيط وعدم تدريب المزارعين وفي المقام الأول لعدم تأهيل شبكة الري قبل تسليمها للمزارعين.

وقد تم الترحيب والانتقادات للقانون من أطراف مختلفة بينها الأحزاب السياسية والمتخصصون ومنظمات المزارعين. فالمنتقدون يرون أنه يلغي دور الدولة في تحديد أولوياتها بالنسبة للمحاصيل كما يلغي دور ادارة المشروع ويدخل مخاطرة زراعة محاصيل قد لا يكون المشروع أو المزارع مهيآن لها. أما المرحبون فقد رأوا ان التعديلات تنهي علاقة السخرة والاستئجار وتحول المزارع الى مالك له ي حرية اتخاذ القرار فيما يريد زراعته وتحمل تبعات ذلك ، كما إنه ينهي الامتياز القسري لمحصول القطن ويضع حداً للنظام السلطوي - البيروقراطي لإدارة المشروع بواسطة مجلس الإدارة الذي درج على التدخل في كل صغيرة وكبيرة.

إننا في فريق سودان المستقبل نرى إن هذا القانون ورغم توجهه العام السليم في تملك المزارعين للارض ولقرارهم إلا انه تم تحت ظل سلطة لا تنظر لحقوق المواطن ولا تحميها، ولم يكن يهتما من اصلاح المشروع الا تفكيك المشروع وبيع اصوله وتوزيع الأراضي للمستثمرين الاجانب. كما ان القانون لم يمض للنهاية في قضية التملك واعادة الحقوق لأهلها ، ولم يتم اي تعويض للمزارعين، بينما جرت خصخصة ونهب بنك المزارع الذي أسسه المزارعون. تم كل هذا في الوقت الذي تراجعت فيه الحكومة عن كثير من التزامات الدولة وفي أولها تأهيل شبكة الري. لقد تم سرقة ونهب وتخريب البنية التحتية لمشروع الجزيرة تحت ظلال هذا القانون، كما تم التخلي عن دور الدولة في ظل حرصها على الملكية الرسمية للمشروع. كل هذا أدى إلى أنهيار المشروع وإفقار المزارعين وتفاقم المشاكل القديمة وإضافة مشاكل جديدة عليها.

مشروع الجزيرة : المشاكل الأساسية

كما أسلفنا أعلاه تعرض مشروع الجزيرة للتدهور عبر العقود الآخرة ومنذ بداية السبعينات وذلك لجملة من العوامل البيئية والسياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية نجلها في التالي :

اولا : علاقات الملكية : فقد كان مشروع الجزيرة مصدرا اساسيا او قل وحيدا للدخل القومي حتى سُمي بالذهب الأبيض وحرصت الدولة على احتلابه والمحافظة على علاقات الانتاج البالية وغير العادلة والممارسات الانتهاية مثل نزع الملكيات والتأجير القسري الخ والتي وان تم فهمها في حالة الإدارة الإستعمارية كونها إدارة غاصبة فلا يمكن فهمها في ظل الحكومات "الوطنية" . وتشكل قضية انعدام التعويضات وعدم دفع قيمة الايجار بعد اعادة تقييمها بالقيمة الحقيقية للعشرة قروش لعام ١٩٢٧ مثلا صارخا لذلك، كما إن حصول المزارع على اقل من النصف من دخل عمله (الأرباح) وبعد حساب التكاليف كان سخرة جديدة فرضها الاستعمار وواصلتها الحكومات الوطنية قاطبة.

ثانيا: انعدام الرؤى التطويرية الواضحة: لم يكن لساسة السودان القديم ناهيك عن نظام الإنقاذ اي رؤى تطويرية حديثة للمشروع ، وكان الساسة يركضون وراء المشكلة بدلا من طرح آفاق مستقبلية لتطور المشروع. أدى أيضا نفوذ اليسار التقليدي وسط منظمات المزارعين لقفط الطريق على اي اصلاحات جذرية تعمل على تثبيت ملكية المزارعين، فبالنسبة لبعض اليسار كان المشروع مثلا محتذى لا يقبل التغيير بدلا من التفكير في اطر جديدة لتطويره في عهد الدولة الوطنية. ادى عدم الاستقرار السياسي وعدم استقرار ادارات المشروع الى فقد النظرة الاستراتيجية والقدرة على الاصلاح عند التنفيذ والمتخصصين، رغم اللجان الكثيرة واطروحات الاصلاح التي قدمها المتخصصون والخبراء الوطنيون والعالميون.

ثانيا : مشكلة قنوات الري : فرغم إن المشروع يحتوى على شبكة ري عملاقة تمتد لأكثر من ألف وخمسمائة كيلومتر وتكاد تكون الأكبر في افريقيا ، إلا أن عمليات صيانتها قنوات كانت ضعيفة ودون مستوى التحدي الذي فرضته ولا زالت مشكلة الطمي الوارد ع النيل الأزرق حيث أصبح يتراكم في القنوات المختلفة مما اسفر عنه بطء وفي المحصلة توقف لتدفقات مياه الري وتبخّر وتسرب جزء كبير من المياه الى نمو غزير للحشائش في القنوات نفسها الى بروز مشكلة العطش في المشروع. كما ادى تراكم الطمي لاضعاف الطاقة التخزينية لخزاني سنار والروصيرص ولخلق قيزان حول القنوات والجداول.

ثالثاً: مشكلة المحصول الواحد : تراجع اسعار القطن عالميا وعدم متابعة الدولة وادارة المشروع لمؤشرات تحولات الاقتصاد العالمي أدت الى سيطرة القطن على المشروع والدورة الزراعية فيه حتى عام ١٩٩٥ رغم الانخفاض المضطرب في اسعاره عالميا . في هذا الوقت اذداد الإقبال على المنتجات الزراعية الغذائية. ورغم إن نظام الإنقاذ قد دفع في اتجاه انتاج القمح إلا أن ذلك لم يكن قرارا اقتصاديا وانما قرارا ايدلوجيا لم تسبقه دراسات ولم تلحقه مؤسسات تدريب وتطوير وتمويل وتسويق لازمة ولا اصلاحات هيكلية في البنية التحتية للمشروع والبنية الفوقية (عقلية المزارع) لتتواءم مع ذلك التغيير الكبير.

رابعا : عدم توفر المدخلات للوقود والآليات : بعد ارتفاع اسعار النفط عالميا كانت هناك مشكلة في الوقود اللازم لبعض امتدادات المشروع - شرق النيل الأزرق - كما تم تآكل في بعض الآليات العاملة في المشروع لم يكن يتم التعويض عنه بشكل دوري. كما ادى التدهور الاقتصادي في السودان وانعدام العملات الصعبة الى زيادة حدة المشكلة والتي لم يحلها انتاج السودان للنفط في اعوام ١٩٩٩-٢٠١٠م بما وفره من وقود ومن موارد مالية كان يمكن ان تستثمر في اصلاح وتطوير المشروع.

خامسا: الحجم الضخم للمشروع : كان للحجم الضخم للمشروع وإضافة إمتداد المناقل له أثر سلبي في ضعف امكانيات هيكلته وتغييره كما ادى لسيطرة البيروقراطية من طرف ادارة المشروع ونقل مشاكل المشروع القديمة لامتداداته الجديدة.

سادسا : ضعف إرتباط الانتاج بالسوق العالمي ومن ذلك عدم ملاحظة أخفاض أسعار القطن ثم الدخول في سوق القمح والذي لم يكن السودان منافسا فيه أبدا. تم هذا لأنه لا توجد دراسات جدوى حقيقية اى تكلفة انتاج الفدان والربح المتوقع قبل الشروع في زراعة محصول بعينه.

سابعا: ضعف المردود من الفدان الواحد مقارنة بغيرنا من الدول الزراعية وذلك لضعف المكننة وقلة استخدام السباد وعدم استخدام افضل البذور المحسنة.

ثامنا: مشاكل تتعلق بالمزارع نفسه ، حيث أنه نسبة لإنعدام التدريب المنتظم وعدم استيعاب خريجي كليات الزراعة كمزارعين وعزوف الشباب عن الزراعة نسبة لإنهيار سمعة المشروع أصبح المزارع تقليدياً ومحافظاً متوجساً من التجديد والتغيير ومتأخرا في مستواه التعليمي عن نظيره في بعض البلدان الأفريقية الأخرى (جنوب افريقيا – زيمبابوي – بتسوانا الخ)

مشروع الجزيرة : الواقع الحالي والتحديات

يمكن القول حاليا إن مشروع الجزيرة مشروع منهار أو في طور الإنهيار، حيث تقلص الانتاج الزراعي الى أقل من نصف مساحة المشروع بينما قل دخله بنسب موهلة. يعاني الكثير من المزارعين من عدم القدرة على الزراعة كما تشتد مشكلة العطش نتيجة لانهيار نظام الري في المشروع. تم تفكيك أصول المشروع وبيع الكثير من ممتلكاته بل **تم تفكيك قضبان سكك حديد الجزيرة وتحويلها لمصنع جباد!** بينما اصبحت بعض المباني والممتلكات الأخرى مثل منازل المفتشين ومراكز الأبحاث والمحال خرابات تنعق على أطلالها اليوم.

لقد تم بيع العديد من اصول المشروع وممتلكاته كما تم اغلاق العديد من مؤسساته الخدمية (**وفقا لدراسة المزارع إبراهيم إسحق عمر الأنصاري فقد تم بيع الاصول الثابتة لسكك حديد الجزيرة كما تم بيع مرافق الهندسة الزراعية بكامل عدتها وعتادها وبيع ١٤ محلج بمارنجان والحصاحيصا والباقيرو عمارة تابعة للمشروع بلانكشير ببريطانيا و ٣ عمارات و ١٥٠ منزل ببورتسودان تابعة لمشروع الجزيرة و بيع كل ما بداخلها من مستودعات ومخازن فاقت المائة و ٢٥٠٠ وحدة سكنية بالمواد**

الثابتة ببركات ومارنجان والحصاحيصا والباكير والتفاتيش وغيرها وع ٣٧٥ سرايا مساحة السرايا ٥ فدان وبيع ٨٤ منزل حكومي بالحلي البريطاني بمدي فوق البيعة) .

إن المشكلة الأولى في تقديرنا في مشروع الجزيرة هي رفع يد الدولة عنه بالكامل وتركه لرحمة القدر ، بل نقول أكثر سعى سلطات الانقاذ المحموم لتفكيكه وبيعه اراضيه بالمفرق للمستثمرين الأجانب ووفق شروط مذلة وغير كريمة ولا تخدم الاقتصاد الوطني. أدى هذا للتخلي عن واحدة من اهم وظائف الدولة وهي مسؤوليتها عن الامن الاقتصادي والاجتماعي مما يعرض السلطات الحاكمة حاليا لتهمة الخيانة الوطنية واللعب بمقدرات الوطن.

ويعيش المزارع في المشروع حالة من فقدان الاتجاه وانعدام التوازن ، حيث تم نقل المزارعين دون رغبتهم وقرارهم خلال تغييرات وانظمة مختلفة ، دون أن يتم أي حوار اجتماعي معهم. كما تمت ظلامات تاريخية كثيرة لم تتم معالجتها مثل قضايا نزع الارض وتأجيرها القسري – ان العديد من المزارعين قد تركوا النشاط الزراعي لأنه اصبح غير مأمون العواقب ويؤدي الى افقارهم المتزايد كما عزف الشباب عن الزراعة ، في وقت ترتفع فيه أسعار المواد الغذائية في العالم ويزداد المزارعون غنى على غني في مناطق قريبة منا في العالم ، ليس اقلها دولة بتسوانا الصحراوية التي اصبحت واحدة من أكبر منتجي اللحوم في العالم.

وبسبب من المشاكل الإدارية والتخبط الهيكلي في القرار ونسبة للإنهيار الإقتصادي العام نجد ان أكبر مشروع زراعي في السودان يعاني من عدم توفر مدخلات الانتاج (تحضير الاراضي - بذور - أسمده - مبيدات -...الخ) وارتفاع اسعار المدخلات، إضافة الى سوء التخطيط في زراعة محاصيل غير ربحية مما أدى الى فقدان الثقة بين المزارع والدولة.

كما تظل قضية العمال الزراعيين وسكان الكناي قضية اجتماعية وانسانية من الدرجة الأولى لم تجد حلها ابدا. ان حوالي مليون مواطن يعيشون في ظل ظروف مزرية وكأنهم مواطنون من الدرجة الثانية في ظل عدم وجود الخدمات وعدم استيعابهم كملاك في المشروع عبر السنين. إن انهيار المشروع قد أدى أيضا لفقدان هؤلاء العمال الزراعيين لرزقهم – على علاته وذلك بعد توقف زراعة القطن وانهيار البنية التحتية في المشروع حيث كانوا يعملون في لقط القطن وفي الورش والمحالج والرى وغيرها.

كما يعاني المشروع من انهيار تام للبنية التحتية وفي المقام الأولى شبكة الري العملاقة. لقد اندثرت بعض القنوات واصبح انسياب الماء صعبا جدا ، كما إن النقص المتزايد في الأمطار في المنطقة قد زاد الأمر سوءا . إن انشاء روابط مستخدمي المياه لا يجدي نفعا في حالة انهيار شبكة الري والتي تحتاج الى إعادة تأهيل شاملة يجعل أن تكون من مهام الدولة.

ويعاني المشروع والمزارع من مشكلة جبايات وضرائب هائلة ، ضمن الاقتصاد الجبايي الذي درجت عليه الدولة السودانية عبر السنين. فبعد تسخير المزارع لمدة عقود في علاقة شراكة مريضة كان هو الطرف الأضعف فيها، حيث ان توزيع الأرباح كان يتم بعد حساب كل التكاليف، وبعدها لم يكن المزارع يحصل حتى على نصف الدخل، تحولت الدولة الى جاني كبير يحاول حلب المزارع في ظل تخلى الدولة التام عن كل واجباتها تجاهه. كما يفتقد المزارعون التمويل وذلك بعد تصفية بنك المزارع وتحويله الى مؤسسة طفيلية تابعة لرجال السلطة.

كما انهارت الخدمات الفنية في المشروع وليس هناك الآن اي مراكز مساعدة للمزارعين في مجال تحسين التقاوي والانتاج والارشاد الزراعي والتخطيط الهندسي وغيرها ، وهي قضايا اساسية اذا ما اريد للمشروع التحول لانتاج محاصيل نقدية جديدة مثل القمح. كما يعاني المزارعون من مشكلة ضعف آليات التسويق ووجود عدد هائل من الوسطاء من بنوك وشركاء وأفراد يصون دم المزارع والمستهلك.

ورغما عن احتواء ولاية الجزيرة على ثروة حيوانية ضخمة تقدر بحوالي ٣ مليون رأس إلا انها لا تزال تطور بطريقة تقليدية ولم يتم استيعابها في الدورة الزراعية للمشروع سابقا (الا في حدود بسيطة بالساح للمزارعين بزراعة البرسيم) كما لم يتم تطوير صناعات مرتبطة مثل المسالخ والمحاجر الحديثة ومصانع تعليب وتغليف اللحوم ومصانع الجلود والالبان وغيرها .

مشروع الجزيرة : حزمة الحلول:

إن الغرض الأساسي والهدف من إعادة تأهيل المشروع هو إستعادة هذه الثروة القومية المهترئة لصالح البلاد ورفع حالة المزارع الإقتصادية ومن ثم تطوير الإقليم والبلاد و إستعادة الشباب للعمل في المشروع (حاليا فإن متوسط عمر المزارع في المشروع هو ٦٥ عاما) وكذلك تحقيق الأمن الغذائي للسودان والمنطقة .

ويرى برنامج سودان المستقبل ضرورة أن تكون ملكية المزارعين لأرضهم كاملة وغير منقوصة ، فقد إنتهى زمن أن يصبح الإنسان أجيرا في أرضه. إن الأرض لمن يفلحها

وحان الأوان لمعالجة الظلمات التاريخية لموطني ومزارعي الجزيرة بما في ذلك العمال الزراعيين.

في إطار ذلك نقتح في فريق سودان المستقبل حزمة من الاجراءات للنهوض بالمشروع على ان يتم اجراء حوار إجتماعي عميق حولها مع المزارعين والمتخصصين وذلك لغرض تطويرها وتفصيلها والحصول على موافقة أهل المصلحة عليها.

على المستوى الهيكلي والمؤسسي :

١. إيقاف بيع أراضي الجزيرة واصولها الثابتة للاجانب والشركات الاستثمارية الاجنبية لمدة ٥ سنوات ومراجعة كل عمليات الخصخصة والبيع والعروض الاستثمارية التي تم عقدها في خلال ال ٢٢ عاما السابقة .
٢. العمل على إستعادة الأصول الثابتة للمشروع والتي تم بيعها او تدميرها والمحافظة على وتأهيل المتبقي منها.
٣. انشاء شركة مساهمة يكون المزارعين شركائها تحل محل إدارة المشروع وتقوم بمهام الادارة والتطوير والري والتسويق المشترك تقوم الدولة بدعمها بمبلغ ٢ مليار دولار قرضاً طويل المدى ودون فوائد.
٤. اعادة توظيف الكادر الفني و الاداري في الشركة المساهمة وفق أسس الحرفية والخبرة (دون اللجوء الى الواسطة و المحسوبية) على حسب حوجة المشروع للوظائف.
٥. إنشاء وحدة تسويقية في داخل الشركة المساهمة تعمل على تسويق المنتجات الزراعية للمزارعين وبأسعار مجزية ومریحة
٦. انشاء بنك الجزيرة التعاوني ودعمه من طرف الحكومة المركزية بمبلغ ١ مليار دولار وتوزيع اسهمه على المزارعين وذلك لتمويل العمليات الزراعية (أوضحت الدراسات أن نسبة المزارعين القادرين على التمويل الذاتي هي في حدود ٦% - ١٠%)

على مستوى علاقات الملكية :

٧. اصدار قانون بالاعتراف بالملكيات الحكر ملكيات خاصة وتمليك المزارعين ممن عملوا بالحواشات ويملكون ملكية انتفاع حسب قانون ٢٠٠٥م الى ملكية عين (حكر) .
٨. تمليك اهل الكنابي حواشات وذلك من الحواشات ملك الحكومة التي هُجرت او استصلاح وتخطيط حواشات جديدة وتمليكهم لها ملكية عين (حكر)

٩. تعويض اصحاب الاراضي ممن نزعت اراضيهم لاقامة منشآت المشروع عليها وتعويض اصحاب الاراضي التي استؤجرت من ادارة المشروع على ان يراعي اهل تلك الاراضي احوال الدولة السودانية المالية (يتم انشاء صندوق لذلك بما لا تتجاوز قيمته ال ١ مليار دولار)

على مستوى البنية التحتية :

١٠. اعادة حفر كل الترع والقنوات حفرا عميقا بما يكفل انسياب الماء فيها ونقل الطمي من حول القنوات والجداول وإعادة الفتح عقب كل موسم زراعي (تقدر نسبة الطمي بمليارات المتر المكعبه يمكن أن تباع ولو بسعر رمزي لمشاريع قريبة من الجزيرة ذات الخصوبة المتدنية أو نسبة الملوحة العالية كما إن بناء سد النهضة سيقفل من كمية الطمي القادمة مع مياه النيل الأزرق).

١١. اعادة تأهيل سكك حديد الجزيرة بعد النظر في امر خصصتها واعادة تأهيل شبكة الطرق الداخلية في الجزيرة

١٢. اعادة تأهيل الهندسة الزراعية كأداة أساسية لتحقيق العمليات الهندسية والتأهيلية.

١٣. اعادة تأهيل واستصلاح الاراضي البور او التي ترك اصحابها الزراعة عليها.

١٤. اعادة تأهيل الخدمات الاساسية في كل قرى المشروع والكنابي ومن اهمها خدمات توصيل الكهرباء والمياه والصرف الصحي والصحة والتعليم وفقا للبرامج القومية في هذا الصدد.

١٥. يتم تمويل الاصلاحات اعلاه من طرف الحكومة المركزية وبالتعاون مع حكومة الاقليم (في حدود ١ مليار دولار).

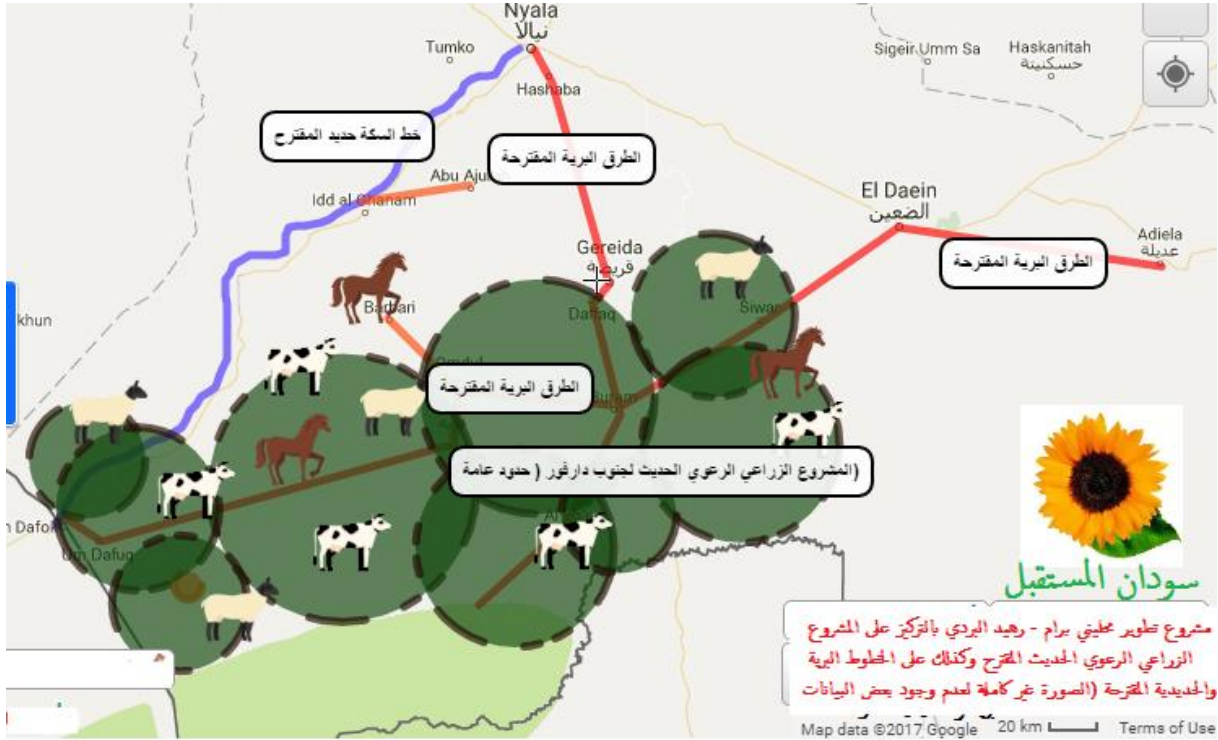
على مستوى تطوير العملية الزراعية :

١٦. النظر في محددات التركيبة المحصولية كل عدة سنوات وفقا للأسس العلمية وبما يفرضه واقع السوق العالمي (مثلا حالياً فإن سعر زهرة عباد الشمس وبذرة القطن في البورصات العالمية يساوي حوالي ١٥٠٠ دولار. أما سعر الفول السوداني فيصل الى ٣٠٠٠ دولار).

١٧. تشجيع زراعة القمح والبصل و الأرز وعباد الشمس والذرة الشامية في المشروع وكذلك زراعة الخضروات والفواكه و اللوبيا العدسي والكردي

١٨. إمكانية تخصيص الأقسام الى زراعة انواع معينة من المحاصيل و الاعلاف (مثلا الاقسام الشالية نسبة لقرنها من الخرطوم يمكن ان تتخصص في زراعة الخضروات و القمح ويختص الوسط بزراعة القطن و الذرة والفول السوداني و الاقسام الجنوبية تتخصص في زراعة زهرة الشمس والذرة الشامية)
١٩. دعم وتطوير البحوث الزراعية ومدتها بالكفاءات العلمية حتى تقوم بدورها لاستنباط العينات المقاومة للآفات والأمراض وذات الإنتاجية العالمية.
٢٠. اتباع الطرق الحديثة في زراعة المحاصيل وادخال الاليات الزراعية المتقدمة (Fully Mechanization)
٢١. ادخال الحيوان في الدورة الزراعية كقيمة مضافة في الإنتاج الزراعي الحيواني للاستفادة من مخلفات الإنتاج الزراعي وعمل وحدات لتجميع الألبان وتصنيعها وكذلك تصنيع الدواجن وإعادة تأهيل مصنع الجزيرة للالبان (لتحقيق التكامل بين الحيوان والمحاصيل النباتية لا بد من إنشاء مشروع نموذجي يحتوي علي تربية الحيوان في المشروع ويشكل قدوة يمكن أن يتبناها المزارعون).
٢٢. انشاء الخدمات البيطرية وادخال البيطرة وفني البيطرة في المشروع .
٢٣. الإهتمام بالتلقيح الاصطناعي وإقامة مركز متميز ومكتمل لخدمات التلقيح الاصطناعي.
٢٤. إعادة زراعة القطن بطرق مدروسة وعينات منافسة في السوق العالمي لسهولة التسويق وقلة المنافسة فيه وسعة الطلب.
٢٥. التوسع في زراعة الخضر والفاكهة للاستهلاك المحلي والتصدير (يمكن فتح اسواق للخضروات في المدن القريبة من اماكن الزراعة للبيع الخضروات مباشرة من المزارع الى المستهلك)

برنامج تطوير منطقة (الكلكة برام - رهيد البردي)



مقدمة :

تملك منطقة الكلكة برام رهيد البردي في جنوب دارفور امكانيات زراعية ورعوية هائلة يمكن ان تساهم في التنمية الزراعية الحديثة للسودان وتحقيق الأمن الغذائي للسودان ودول الجوار . وتقع المنطقة في مناخ السافانا الغنية ومعظم الأراضي لا تزال بورا وغير مزروعة إلا بالزراعة التقليدية ، ولا تزال النباتات الطبيعية فيها سليمة لم تتعرض للإستغلال أو الاستخدام الجائر الا بحدود بسيطة والتربة فيها طفالية مع نسيج رملي في بعض الأجزاء.

وتزخر المنطقة بموارد مائية هائلة متمثلة في بحر العرب وبحيرة البقارة ومياه الخيران التي تأتي من افريقيا الوسطى في الخريف كما تتمتع بمياه سطحية قريبة (على مسافة ٣٠ مترا من الحفر) كما توجد بالمنطقة مستنقعات مائية

دائمة (مثلا بحيرة كوندي) أو موسمية الرهود (مثلا رهد أبوقصص) وكلها وتعتبر بمثابة مصايف لرعاة الماشية من أبقار وماعز و ضأن، ومنتزهات طبيعية وهي أيضاً غنية بالأسماك والحياة البرية من طيور كالوز والبط و الغرنوق و السمان المنقرط (دجاج الوادي) والنعام .

وتتميز المنطقة بانتاج كبير للدخن والذرة الرفيعة (النجاسة) و الفول السوداني كما يمارس فيها طق الصمغ العربي. وتنتج المنطقة منتجات برية متميزة مثل الأرز البلدي والكريب وأبو أصابع والعديد من الفواكه مثل البطيخ والموالح والخضروات وعلى رأسها البطيخ والباميا واللوبيا والمحاصيل الأخرى مثل قصب السكر والكركي - كما تتميز بثروة حيوانية ضخمة من المواشي والحيوانات البرية مثل الغزلان (التيتل) وكذلك الأسود والثعالب و النمر والستيب (أبوفرة) والورل الخ .

وتشكل المنطقة التي تمتد عبر محليات برام ورهيد البردي نموذجاً للتعايش السلمي بين السكان حيث تتعايش فيها شعوب وقبائل مختلفة في وئام وتناغم اجتماعي فريد وتتميز المنطقة بكثافة سكانية وايدي عاملة زراعية ورعوية لا تكل عن العمل يمكن بالتدريب والدعم ان تسهم في تطوير السودان الزراعي-الرعي الحديث.

المشاكل والتحديات :

تعاني المنطقة من الاهمال رغم انها واعدة حيث لم يقم بها أي مشروع كبير على شاكلة المشاريع التي قامت في الاقليم الاوسط او شرق السودان، حيث تعتمد حتى الآن على بعض الحفائر التي تم حفرها في زمن .. الادارة الاستعمارية !

و ينقص الانتاج التطوير والحداثة حيث يعتمد المزارعون على الزراعة المطرية التقليدية في حيازات صغيرة ولا يتجاوز أكبر مشروع زراعي في المنطقة ال ٥٠٠ فدان. كما يقوم نشاط الرعاة على الرعي المتجول حيث تتحرك المواشي لمسافات طويلة وخصوصا في الصيف بحثا عن الكلا والماء وذلك لعدم وجود الحفائر والدواني والمقايض المائية الكافية وعدم توفر العلف المستقر ؛ كما أن المنطقة غير مرتبطة بالاسواق الداخلية ولا الأسواق

العالمية وذلك لضعف الطرق وانعدامها - وتنعدم الخدمات الزراعية والبيطرية نتيجة للإهمال الحكومي رغم اسهام المنطقة الكبير السياسي والاقتصادي.

ورغم استقرار المنطقة الا ان المناطق جوارها كانت مسرحا للعديد من الصراعات والاحتكاكات الاهلية في العقود والسنوات والاخيرة وذلك بسبب سياسات الحكومة المركزية .

أن أبرز الإشكالات التي تواجه الزراعة في منطقة الكلكة برام رهيد البردي خصوصا ومنطقة جنوب دارفور عموما هو عدم توافر التمويل قبل وقت كافٍ من بدء موسم الزراعة، وعدم توطين الآليات الزراعية في العملية الإنتاجية، والاعتماد على الري المطري وعدم توفير المياه بصورة ثابتة طوال السنة رغم الموارد المائية الضخمة للمنطقة ؛ وعدم تأهيل الدولة لشبكات الطرق داخل المنطقة ومن مناطق الانتاج الى مناطق التوزيع والتسويق. وقبل كل شيء عدم إهتمام الدولة بالقطاع الزراعي- الرعوي والامكانيات السياحية للمنطقة والامكانيات المعدنية.

في اللحظة الحالية تعتبر أهم مشاكل الزراعة في منطقة الكلكة برام رهيد البردي غير المذكورة أعلاه هي التالية:

1. عدم إستغلال المساحات الكاملة للمشاريع ووجود مساحات شاسعة خارج دائرة الاستصلاح والزراعة والخدمات الزراعية والاجتماعية
2. الضعف في الاستثمار في مجال حفر الابار لتوفير المياه من الموارد الجوفية في المناطق غير المغطاة بالانهار وفي فصول الجفاف
3. التقليدية في الانتاج الزراعي والرعوي وذلك لعدم اهتمام الدولة وغياب مراكز البحوث الزراعية الرعوية وعدم تطوير الاجناس الحيوانية والتخصيب الاصطناعي وب الخدمات البيطرية وعدم توفر العلف المستقر وذلك لعدم انتاجه محليا مما يضعف من عملية الرعي في سهول المنطقة ويقلل من القيمة الانتاجية.
4. عدم وجود منتجات جديدة ذات قيم نقدية عالية وضعف التغليف والتعبئة .

حزمة الحلول :

يقترح برنامج السودان المستقبل لتطوير هذه المنطقة التالي :

في مجال البنى التحتية :

١. حفر الابار الارتوازية والدوانكي والحفائر وبناء المقابض المائية الصغيرة على انهار وخيران المنطقة في داخل السودان لضمان توفر الماء بالمنطقة طوال شهور السنة وليس فقط في فصل الخريف.
٢. تنقية المياه للانسان عبر وسائل تنقية المياه الميكانيكية والكيميائية.
٣. تأسيس مشروع الكلكة برام رهيد البردي الزراعي - الرعوي بمساحة إجمالية ٥٠٠ الف فدان في خلال خمس سنوات حتى عام ٢٠٢٥ وتمتد لمليون فدان بعام ٢٠٣٠ وتخطيطه وتوزيع الحواشات والخدمات فيه وفق أفضل المعايير والاستفادة من أفضل الخبرات السودانية والعالمية (سيتم تقديم برنامج متكامل يحوي تفاصيل المشروع)
٤. ضرورة تطوير البنى التحتية وشبكات الطرق التي تربط مدن المنطقة ومناطق الانتاج وتلك التي تربط المنطقة بعاصمة الولاية وبقية اقاليم السودان وخصوصا الطرق البرية (طريق نيالا - قريضة - برام - الردوم / طريق برام - ام ضل / طريق أم ضل - قرية / طريق رهيد البردي - طوال - ام دافوق / طريق برام - تلس - كتيبة - عد الفرسان) والحديدية (سكة حديد المشروع الزراعي) وخط السكة حديد (نيالا-ام دافوق) وذلك تمهيدا لممر الخط الافريقي جيبوتي - الكاميرون بالمنطقة (Djibouti-Sudan-CAR-Cameroon) (TransAfricaRail).
٥. تطوير انتاج الطاقة الكهربائية وانشاء محطات الطاقة الصغيرة في المشاريع المختلفة وخصوصا التي تعتمد على مصادر الطاقة البديلة لتزويد المزارعين والرعاة بالكهرباء للبيوت واغراض الانتاج.

قضايا التمويل :

١. إنشاء البنك الزراعي لجنوب دارفور بإحتياطي نقدي وقدره ٢ بليون دولار لتمويل النشاطات الزراعية والرعية والنشاطات المرتبطة بمنطقة جنوب دارفور عموما ومنطقة الكلكة برام خصوصا ودعمها باستثمارات رأسمالية بقروض طويلة الأمد من الحكومة وتشجيع إنشاء شركات وتعاونيات مساهمة بين المزارعين انتاجية - خدمية - تسويقية تسهل على المواطنين شراء مدخلات الانتاج والاليات والتفاوض حول الاسعار الخ.
٢. دعم المستثمرين الصغار في مجال الزراعة والرعي والخدمات الزراعية وتحفيزهم لدفع عمليات الإنتاج الزراعي بالبلاد. (عن طريق البنك الزراعي لجنوب دارفور)
٣. تشجيع النشاط الخاص في مجال النقل داخل المشاريع ومنها واليها وكذلك خدمات الميكانيكا واللوجستيات. (عن طريق البنك الزراعي لجنوب دارفور)
٤. دعم المزارعين والرعاة في التمويل والتسويق وتوسيع رقعة المساحة المزروعة (عن طريق البنك الزراعي لجنوب دارفور)

قضايا تطوير الانتاج الزراعي - الرعي:

٥. إدخال المكننة في الزراعة على نطاق واسع وخصوصا في مشروع الكلكة برام الزراعي - الرعي.
٦. إدخال تطوير محاصيل جديدة مثل البصل والذرة الشامية وعباد الشمس والتي تصلح لانتاج الزيوت والاعلاف وتطوير انتاج الاعلاف بزراعة البرسيم والذرة الشامية ومن مخلفات عباد الشمس المعصور الخ واقامة مصانع اعلاف متخصصة في تغذية المواشى.
٧. ادخال الحيوان في الدورة الزراعية في المشاريع الزراعية المقترحة وتحويل الرعي من رعي متنقل الى انتاج حيواني مستقر وتقديم الخدمات البيطرية المناسبة.
٨. إستزراع اسماك في سد أم دافوق وتطوير المسطحات المائية الأخرى في رheid البردي : نيمري وكنق
٩. اقامة المسالخ والمحاجر ومصانع اللحوم والالبان للاستفادة من الانتاج الحيواني القائم المتوقع وتحسين التعبئة والتغليف
١٠. تطوير الثروة الحيوانية وذلك عن طريق ادخال الخدمات البيطرية وحفر الابار الجوفية وتوفير العلف.

١١. بناء وتطوير صوامع الغلال وتمليكها للشركات الانتاجية المساهمة للمزارعين.
١٢. بناء البساتين على الاسس الحديثة وتحسين فصائل الفواكه من بطيخ وقصب سكر ومواالح لمواكبة متطلبات السوق العالمي.
١٣. اتباع كافة السبل البحثية والعلمية والتقنية من أجل زيادة الانتاج، وتقليل التكلفة، بهدف دفع الانتاج الزراعي الرعوي وفي ذلك إنشاء/ تطوير قسم الأبحاث التطبيقية ومن خلاله انشاء/تطوير محطة أبحاث إنتاج المحاصيل في الزراعة المطرية (مقارنة الإنتاجية والتأقلم لأصناف من البذور مثلا محصول زهرة عباد الشمس والبصل والارز البري) وذلك بغرض الوصول الى اصناف ذات إنتاجية عالية وتلائم ظروف الزراعة المطرية وكذلك انشاء/تطوير محطة أبحاث إنتاج الخضر والفاكهة.

قضايا التسويق:

١٤. تطوير اسواق المحاصيل في برام وربطها بالبورصة العالمية لأن عدم وجودها بالبورصة العالمية يججها تماما عن سوق المحاصيل العالمي
١٥. التسويق العالمي للمنتجات عبر شركات تسويق متخصصة ودعم الدولة الكامل لها.

قضايا الاقتصاد الشامل:

١٦. تطوير السياحة اعتمادا على وجود محمية الردوم الطبيعية وعلى وجود المستنقعات والمسطحات المائية وتنظيم القنص والصيد لحماية الحياة البرية في المنطقة.
١٧. تطوير الانتاج المعدني من النحاس والحديد في المنطقة مع منع استخراج اليورانيوم حفاظا على البيئة الطبيعية من التلوث.
١٨. تطوير الصناعات الغذائية والصناعات التحويلية والورش الميكانيكية
١٩. تطوير التعليم بالمنطقة وذلك وفقا لمؤشرات الخطة الوطنية للتعليم.
٢٠. تطوير السكن الشعبي بالمنطقة وبناء ٥٠ الف وحدة سكنية وتخطيط وتوزيع خلال ١٠ سنوات من تطبيق برنامج السودان المستقبل.

مشروع تطوير الزراعة بشرق السودان

تملك منطقة شرق السودان وخصوصا ولايتي القضارف وكسلا ودرجة أقل البحر الأحمر امكانيات زراعية هائلة يمكن ان تساهم في التنمية الزراعية الحديثة للسودان وتحقيق الأمن الغذائي. وتزخر المنطقة ببعض المشاريع الزراعية القائمة حاليا ولكنها تعاني من مشاكل حمة مثل مشروع الرهد ومشروع السوكي الزراعي ومشروع خشم القرية ؛ او بعض المشاريع في طور التطوير مثل مشروع دلتا القاش ومشروع دلتا طوكر ؛ والتي تسقي في اغلبها بالري الانسيابي ؛ أو مشاريع زراعية خاصة ونشاط زراعي غير منظم وذلك في ولاية القضارف وفي منطقة المفازة / الحواتة .

وتتميز المنطقة بانتاج كبير للسمسم والذرة في ولاية القضارف مما يجعلها الأكثر انتاجا للذرة مثلا بعد الولايات المتحدة والصين ؛ ولكنها غير مرتبطة بالأسواق العالمية. كما تعاني المشاريع القائمة من الإهمال وضعف مدخلات الإنتاج وانعدام الخدمات الزراعية والبيطرية نتيجة للإهمال الحكومي مما جعل مشروع الرهد والسوكي مثل في حالة انهيار. كما تتوفر امكانيات واعدة لتنظيم مشاريع دلتا القاش ودلتا طوكر وانشاء مشروع منظم في الحواتة / المفازة كنا قد وضعنا خطوطه العريضة في مقال سابق.

وتتميز منطقة البطانة مثلا وتتميز المنطقة بانتاج خرفان عالية الجودة ولكن ينقص الانتاج التطوير والحداثة كما يتم تصدير النعاج للخارج مما ينقل الخروف السوداني للخارج ويشكل منافسة لنا في منتجنا الوطني.

وتشكل المنطقة نموذجا للتعايش السلمي بين السكان وخصوصا حيث تتعايش فيها شعوب وقبائل مختلفة في وئام وتناغم اجتماعي فريد. كما تتميز بايدي عاملة مدربة يمكن ان تسهم في تطوير السودان الزراعي بعد ان شهدنا حالات هجر للنشاط الزراعي بالمنطقة. ولا يتم استثمار الاراضي في اغلب المشاريع. فبينما هناك اغلبية من اراضي المستصلحة والمزروعة في خشم القرية والرهد نجد ان اغلب اراضي مشروع دلتا القاش وطوكر غير مستصلحة ولا مزروعة.

المشاريع القائمة حاليا في المنطقة :

١. مشروع الرهد الزراعي بمساحة اجمالية حوالي ٣٥٠ الف فدان (جزء منه بولاية الجزيرة)
٢. مشروع خشم القرية / حلفا الجديدة بمساحة كلية ٣٤٥ ألف فدان
٤. مشروع دلتا القاش (تحت التطوير) بمساحة كلية ٥٧٠ الف فدان
٥. مشروع دلتا طوكر (قيد التطوير) بمساحة كلية ٤٠٦ ألف فدان

المشاريع المطروحة للتطوير في برنامج السودان المستقبل:

- ١, مشروع الحوامة المفازة الزراعي (راجع البرنامج الخاص بالمشروع)
- ٢, مشروع تطوير جناين كسلا (السواقي الجنوبية)
- ٣, مشروع البطانة للانتاج الزراعي والرعي (يمكن أن يتم على قاعدة مشروع البطانة للتنمية الريفية المتكاملة)
- ٤, مشروع الفشقة الزراعي
٥. مشروع القلابات الزراعي

في اللحظة الحالية تعتبر أهم مشاكل الزراعة في شرق السودان هي التالية :

١. عدم إستغلال المساحات الكاملة للمشاريع ووجود مساحات شاسعة خارج دائرة الاستصلاح والزراعة والخدمات الزراعية والاجتماعية
٢. عدم وجود تربية الحيوان في أغلب المشاريع أو وجودها بشكل ضعيف وهو نشاط كان يمكن ان يوفر سادا طبيعيا يعمل على تحسين التربة كما يوفر موارد مالية اضافية للمزارع وموادا غذائية عالية البروتين للمجتمع وخصوصا في مناطق الزراعة المطرية حيث يكون الموسم شهورا قليلة بينما تكون بقية السنة بدون انتاج .

٣. غياب الخدمات البيطرية وكذلك ضعف خدمات الري وتآكل الآليات وعدمها في بعض الاحيان بعد ان رفعت الدولة يدها تماما عن ادارة المشاريع (مثلا مشروع الرهد)
٤. عدم توفر العلف وذلك لعدم انتاجه محليا مما يضعف من عملية الرعي في سهول البطانة ومن ادخال الحيوان في الدورة الزراعية
٥. الضعف في الاستثمار في مجال حفر الابار لتوفير المياه من الموارد الجوفية في المناطق غير المغطاة بالانهار وفي فصول الجفاف
٦. عدم وجود منتجات جديدة ذات قيم نقدية عالية وضعف التغليف والتعبئة .

يقترح برنامج السودان المستقبل لتطوير هذه المنطقة كجمع زراعي التالي :

١. التعاون مع اثيوبيا في مجال السدود المقترحة بحيث ينظم انسياب المياه ولا تضار حقوق السودان والمنطقة في المياه وبناء المقابض المائية الصغيرة على انهار وخيران المنطقة في داخل السودان
٢. اعادة تنظيم المشاريع الزراعية القائمة ودعمها باستثمارات راسمالية بقروض طويلة الأمد من الحكومة وتشجيع إنشاء شركات مساهمة بين المزارعين انتاجية - خدمية - تسويقية تسهل على المواطنين شراء مدخلات الانتاج والاليات والتفاوض حول الاسعار الخ.
٣. إكمال المشاريع قيد التطوير (جنوب طوكر ودلتا القاش) تأسيس مشاريع زراعية جديدة وفق أفضل المعايير (القلابات_ الحواتة المفازة- الفشقة - البطانة- الخ) أفضل الخبرات السودانية والعالمية
٤. ضرورة تطوير البني التحتية وشبكات الطرق التي تربط مدن الاقليم وتلك التي تربطه ببقية اقليم السودان وخصوصا الطرق البرية (/طريق المفازة الحواتة /القضارف - القلابات/ الشوك - الحمرة/

بورتسودان - طوكر / طوكر - قرورة / طريق الساحل بورتسودان - قباتيت) والحديدية (هيا - الخزان) ومقايض المياه في كل من ستيت - حلفا الجديدة - الرهد - طوكر - القاش الح- والجسور والكباري على الخيران والانهار تطوير الداخلية في المدن.

٥. تطوير انتاج الطاقة الكهربائية وانشاء محطات الطاقة الصغيرة في المشاريع المختلفة وخصوصا التي تعتمد على مصادر الطاقة البديلة لتزويد المزارعين بالكهرباء للبيوت واغراض الانتاج

٦, تشجيع النشاط الخاص في مجال النقل داخل المشاريع ومنها واليها وكذلك خدمات الميكانيكا واللوجستيات

٧. تطوير اسواق المحاصيل في القضايف وربطها بالبورصة العالمية لأن عدم وجودها بالبورصة العالمية يجلبها تماما عن سوق المحاصيل العالمي

٨, إدخال محاصيل جديدة مثل عباد الشمس والذرة الشامية والتي تصلح لانتاج الزيوت والاعلاف

٩, ادخال الحيوان في الدورة الزراعية في كل المشاريع القائمة والمقترحة وكذلك في مناطق الزراعة المطرية وتقديم الخدمات البيطرية المناسبة

١٠. تطوير انتاج الاعلاف بزراعة البرسيم والذرة الشامية ومن مخلفات عباد الشمس المعصور الح

١١, اقامة المسالخ والمحاجر ومصانع اللحوم والالبان للاتسفادة من الانتاج الحيواني المتوقع وتحسين التعبئة والتغليف

١٢. تطوير الثروة الحيوانية في منطقة البطانة وذلك عن طريق ادخال الخدمات البيطرية وحفر الابار الجوفية وتوفير العلف واصدار قرار بمنع تصدير النعاج للخارج نهائيا.

١٣, تحسين البذور عبر اعادة مكاتب البحوث الزراعية والاستفادة من الخبرات العالمية في هذا المجال

١٤. ترميم وتطوير صوامع الغلال وتخصيص المملوك للدولة منها وتمليكها للشركات المساهمة للمزارعين

١٥. إنشاء البنك الزراعي لشرق السودان بإحتياطي نقدي وقدره ٥ بليون دولار لتمويل النشاطات الزراعية والرعاية بشرق السودان.

المحتويات

١	المقدمة :
٢	المدخل والحلول الكلية
٢	تأهيل وتطوير القطاع الزراعي :
٣	رفع قدرات وعوائد القطاع الرعوي:
٨	الحلول الإدارية : الوزارة الموحدة :
٤	قضية الموارد المائية :
٥	تنمية الريف :
٦	الإهتمام بالمرأة في الريف:
٧	حماية الأرض السودانية :
٩	النقاط الأساسية لبرنامج إعادة تأهيل مشروع الجزيرة
٩	مقدمة
٩	مشروع الجزيرة : البنية التحتية والممتلكات
١١	مشروع الجزيرة : القوانين والظلم التاريخي
١٤	مشروع الجزيرة : المشاكل الأساسية
١٦	مشروع الجزيرة : الواقع الحالي والتحديات
١٨	مشروع الجزيرة : حزمة الحلول:
٢٢	برنامج تطوير منطقة (الكلكة -رام- رهيد البردي)
٢٨	مشروع تطوير الزراعة بشرق السودان